# كلمة التحرير

"إسلامية المعرفة" أو "التأصيل الإسلامي للعلوم والمعارف" أو "توجيه العلوم وجهة إسلامية" أو "إسلام المعرفة" أو "النظام المعرفي الإسلامي" أو "علم العلوم والمعارف"، هذه وبعض مصطلحات أخرى تمثل تعبيراً عن قضية أساسية واحدة هي قضية "البديل الفكري والمعرفي والثقافي ثم الحضاري" الذي يمكن للإسلام أن يقدمه لعالم اليوم، بما في ذلك عالم المسلمين.

فمنذ أوائل هذا القرن و"المنظومة الفكرية والمعرفية والثقافية" الغربية تكتسح العالم كله، وتُعمل يد التفكيك في نظمه المعرفية والثقافية على اختلافها، لتحل هي محلها في سائر الجوانب وعلى سائر المستويات ودون تمييز. ومع هيمنة ذلك "النظام المعرفي الموضوعي الغربي" على الأرض انزوت وتراجعت "سائر النظم المعرفية الأخرى"، ومن بينها النظام المعرفي الإسلامي.

ولقد بدأت آثار هذا النظام المعرفي الوضعي تتجلى في شكل نظم وقوانين ومناهج تعليمية، وأنماط حياة وممارسات متنوعة، وذلك بفعل عوامل عديدة، منها:

أ- الجهود المكثفة التي بذلتها قوى الغرب لجعل ذلك النظام المعرفي وما انبثق عنه من مؤسسات وأنماط وسلوك وأساليب حياة سهلة ميسرة تستمد مرجعيتها من مركزية الإنسان ذاته، فلا يحتاج إلى مرجعية خارجية تشده إليها، أو ترهقه بنصوصها، أو تضطره إلى التسليم بقيادة مفسّري تلك النصوص أو إعطائهم سلطة قد لا يستحقونها!

ب- القدرة التفسيرية الهائلة لذلك النظام بقطع النظر عن صحة تفسيراته أو خطئها، وبقطع النظر عن اقترابها من الحقيقة أو مجانبتها لها، فالمهم أن يكون لكل حدث أو ظاهرة تفسير يمكن أن يقتنع إنسان العصر الحديث به اقتناعاً مؤقتاً أو دائما، لوقت قصير أو طويل، فالمهم أن تحدث له قناعة ما.

ج- نجاحه المادي الظاهر في تحقيق أهداف عاجلة حددها النظام المعرفي الوضعي ذاته، ونصبها أمام الإنسان قيماً عليا وغايات قصوى، كالرفاه والتنمية والتقدم ونحوها، بقطع النظر عن الثمن الذي قد تدفعه

الإنسانية عاجلاً أو آجلاً ضريبة لتحقيق تلك الأهداف، طالما استطاع هذا النظام إسكات سائر الأصوات التي تحذر من تدمير البيئة أو تفكيك الطبيعة، أو تدمير الإنسان ذاته هدف التنمية والتقدم ومحورهما. ولطالما تمكن النظام المعرفي الغربي من إسكات تلك الأصوات بالتأكيد على أن للحضارة والحداثة ثمناً لا بد من دفعه مهما يكن غالياً، وسواء أكان هذا الثمن أخلاق الإنسانية، ونظافة البيئة، أو نقاء الجو أو سواه. بل حتى الجريمة وتفشيها وجدت لها مسوغاً في قول من يقول: إنها جزء من ضريبة التقدم والتنمية والحداثة.

وهكذا استطاع "النظام المعرفي الوضعي" بجدارة أن يجعل المعروف منكراً والمنكر معروفاً.

د- قدرته على إنجاز العديد من الثورات الناجحة آخرها الثورة الاتصالية التي جعلت من العالم اليوم قرية كبيرة؛ لكن هذه الثورة الاتصالية نفسها وهذا التقارب العالمي ذاته قد كشفا عن جوانب نقص وقصور بالغين في النظام المعرفي الوضعي الذي أنتجهما، فلقد ظن فلاسفة النظام الوضعي الغربي أن تلك الإنجازات التي تحققت على قاعدة هذا النظام من شأنها أن تجعله جديراً بأن تعمم نماذجه وفلسفته وأحكامه وطرائقه كتعميم آثاره ومنتجاته وأشيائه. ولكن حين بدأت عمليات تعميم معطيات الحداثة المنبثقة عن النظام المعرفي الوضعي على شعوب العالم برزت العيوب الأساسية للصياغة الوضعية للحياة وطفحت أزمات التقدم بشكل لا يقل خطورة عن أزمات التخلف، وبدأ الإنسان يقلب طرفه بين السماء والأرض باحثاً عن نظام معرفي بديل يساعد على استيعاب هذه الأزمات العالمية وتجاوزها. وهنا يتطلع المرء: هل لدى المسلمين بديل؟ وهل في مقدورهم أن يقدموا إلى العالم اليوم نظاماً معرفياً كونياً يمكن الإنسان من إعادة تركيب ما فككه النظام المعرفي الوضعي؟

نستطيع القول بادئ الرأي إن الإسلام يحتوي على ألأسس الضرورية لبديل معرفي متميز، ولكن هل اكتشف المسلمون هذه الحقيقة؟ وهل يستطيعون في الوقت ذاته تقديمها إلى عالم اليوم على مستوى إدراكه، وسقفه المعرفي ومنهجيّته السائدة، بما يستوعب ذلك كله ويهيمن عليه ويتجاوزه؟

إن النظام المعرفي العلماني الوضعي الذي تبلور وتكامل في سباق التجربة الغربية استطاع أن يهيمن على العالم كله بعد أن ترسخ في الغرب واكتسح النظام المعرفي الكنسي، كما تمكن من تهميش سائر الأنظمة المعرفية الأخرى، بما في ذلك النظام المعرفي الديني برمته سواء أكان نظاماً توحيدياً أو شركياً. وقد أمكن النظام المعرفي

الوضعيّ أن يغرس في عقول الأجيال كلها وقلوبها أنه لا يمكن أن تقوم حضارة أو ينهض عمران إلا في إطار رؤيته الدهرية وحدها، وأنه لا بد من اتخاذ سائر الضمانات الكفيلة بجعل النظام المعرفي الديني مهمشاً وبعيداً عن أي تأثير في الحياة، وإلحاق قضاياه بتراث قد مضى ليس لأحد أن يعيده إلى دائرة الضوء.

لقد طن كثير من الناس –في بادئ الأمر– أنه يمكنهم قبول النظام المعرفي العلماني الوضعي الغربي، مع الحفاظ على عقائدهم والتزامهم الديني والخلقي، وأنه لا يضيرهم أن يخضعوا له أو لمقتضياته في مجالات حياتية كثيرة، ما دام لا يهدم مسجداً أو يغلقه، أو لا يمنع كنسية أن تفتح أبوابها. وبذلك لم تبق على وجه الأرض اليوم أمة من الأمم خارجة عن قبضة النظام المعرفي العلماني الوضعي الغربي وإطاره. وقد أصبح هذا النظام، بمرور الوقت، هو الذي يصوغ للناس جميع تصوراتهم عن الكون والحياة والإنسان، بل يصوغ لهم معتقدات بديلة إذا لزم الأمر، ويجيب عن الأسئلة النهائية، وانشغل المسلمون خلال القرنين الأخيرين بمحاولات لمقاربة الرؤية الغربية للكون والحياة والإنسان أو مقارنة الإسلام وقياسه إليها. وأصبح كثيرون من الملتزمين بالإسلام يميلون إلى تأويل كل ما يخالف ذلك النظام أو يتضارب ومعطياته لكي يندمجوا في إطار كونيته الموهومة التي لا تحتاج إلى كبير عناء لتفصح عن مركزية طاغية بغيضة متحيزة في المجالات كافة. وفي إطار عقلية المقاربات والمقارنات، فسّر بعضهم الجنَّ بالمكروبات، والملائكة بالإلكترون، كما فُسّرت الديمقراطيةُ بالشورى، والخلافة بالجمهورية، والاشتراكية بالعدالة الاجتماعية على أنها مثل الزكاة أو ما قد ينتج عنها. وتحول الأنبياء إلى عباقرة، وأمسى الإسلام مجرد دين يمثل حلقة من حلقات الأديان السماوية الأخرى، بل هو — في نظر بعضهم — واحد من الأديان الإبراهيمية الثلاثة يقف معها على قدم المساواة، ونُسِيت بذلك مُهمَّتهُ تجاهها، ألا وهي التصديق والهيمنة والاستيعاب والتجاوز.

وفي ظل أزمة العقل المسلم وتعطل قابليات الاجتهاد والإبداع لديه تزايد شلل النظام المعرفي الإسلامي وعزلته، فلم يُلْتَفَتْ إليه، ولم تُبْرَزْ خصائُصه. وانقسم التعليم في العالم الإسلامي إلى تعليم أساسي، يقدم للشعوب المسلمة سائر فصائل الخبراء وعلماء الاجتماعيات وصناع القرار والمؤثرين في الحياة العامة، وهو تعليم يقوم على النظام العلماني الوضعي الغربي بكل عناصره ومقوماته، شكلاً ومضموناً.

وأما ما عرف بالتعليم الديني فإنه لم يكن ينتمي إلى دائرة النظام المعرفي الديني بقدر ما كان يمثل نظاماً تراثياً غابراً يتصل بالدين وينفصل عنه، فهو في وضع أعجز من أن يظهر خصائص ذلك النظام، أو يكشف عن منهجيته، إذ قصارى ما فعله هذا التعليم المسمى دينّياً ترديدُ ودراسة بعض كتب التراث في الفقه والأصول والتفسير الحديث وغيرها، معزولة عن سياقها التاريخي وإطارها الثقافي والحضاري، غير مستجيبة لتحديات الحاضر وإشكالياته.

لذلك تسعى مدرسة إسلامية المعرفة إلى تحديد أصول "النظام المعرفيّ الإسلامي" وملامحه وتطوير مفاهيمه وأدواته ليصبح بديلاً عن النظام والمنظور المعرفي "المادي" الوضعي الذي أرهق الإنسانية وأوصلها إلى حافة العبثية والعدمية. وإذ تفعل مدرسة إسلامية المعرفة ذلك فإنها تستحضر البعدين الإسلامي والعالمي لهذا العمل المعرفي الذي لا ترى فيه علاجاً لأزمة الأمة المسلمة وحدها، بل ترى فيه حلاً للأزمة المعرفية العالمية على المستويات كافة، وذلك إذا أدركت أبعاد هذا النظام بشكلها الكامل وتعلقاته والآثار المرتقبة منه في إعادة بناء التصور التوحيدي للكون والحياة والإنسان بكل خصائصه وبكل مقوماته ودعائمه وبيان ما ينبثق عنه من مفاهيم.

وإنه في إطار مثل هذه الرؤية لقضايا المعرفة فلسفة وأصولاً ومناهج وغايات تنشر مجلة إسلامية المعرفة ما تنشر من بحوث ودراسات ومراجعات، فكل ذلك إن هو إلا سعي لإحداث التراكم الذي من شأنه أن ينضج المفاهيم ويجُلّي الرؤية ويبلور المناهج ويعّين المسالك بحيث تتحول الدعوة إلى تأصيل المعرفة والعلوم أو أسلمتها إلى حركة إنتاج منهجي يسهم فعلاً في تطوير مساقات الفكر وتغيير مسارات التاريخ.

في هذا العدد، تدعو هبة رؤوف عزت في دراستها عن الأسرة إلى تجاوز الجدل بين المؤيدين والمعارضين لإسلامية المعرفة والخروج "من الدائرة المغلقة للنظرية الاجتماعية الغربية وتطوير منظور إسلامي قادر على تقديم إطار تحليلي أكثر تفسيرية للظواهر الاجتماعية والسياسية في السياق التاريخي والحضاري الإسلامي."

وإذ هي تقوم بذلك عبر دراسة "الوظيفة السياسية للأسرة في التغيير بمعناه الواسع"، تدخل الباحثة في حوار ثري مع طائفة من المدارس الغربية في العلوم الاجتماعية وذلك من خلال مناقشة مجموعة من المفاهيم

الأساسية ذات العلاقة بالأسرة خاصة وبالمجتمع بصورة عامة مثل الأسرة الممتدة، والأسرة النووية والخاص والعام والمجتمع المدني والتغيير الاجتماعي والتغيير الثقافي وهكذا.

أما محمود الذوادي فقد حلل في بحثه حول موقف المشَّرع التونسي من مسألة تعاطي الخمور الإطار الثقافي والاجتماعي الذي تغلب عليه، في نظر الباحث، حالة من اللامعيارية والازدواجية تجلت في إخفاق المجتمع التونسي في الوصول إلى حل ناجح للظاهرة المدروسة. وقد حاول الباحث في دراسته بيان آثار حالة اللامعيارية والازدواجية تلك في السياق العام للتطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع التونسي، مبرزاً موقف النخبة ومسؤوليتها في ذلك ومشيراً إلى أن النتائج التي توصل إليها صالحة للتعميم على أكثر المجتمعات العربية الإسلامية.

وفي البحث الثالث، يهتم محمد عمارة بإبراز الموقع الفكري لابن رشد الحفيد من خلال دراسة بعض القضايا الإشكالية في تراثه الفكري مثل العلاقة بين الحكمة والشريعة، ومثل مفهوم التأويل ومفهوم الحقيقة الخ، مما تباينت وتناقضت حوله أنظار الدارسين مسلمين وغير مسلمين.

ولا يُخفي الكاتبُ مقاصده الجدلية ضد طوائف من الكتاب والدارسين في المجتمعات الإسلامية يحاولون صرف الجماهير المسلمة عن مرجعيتها الإسلامية إلى مرجعية مغايرة هي المرجعية العلمانية اللادينية، وذلك بركوب متن التأويل لأفكار فيلسوف قرطبة واجتهاداته ربطاً لها بتيارات الفكر العلماني اللاديني في الغرب.

أما البحث الأخير عن الإصلاح والمصلحة والتصالح، فيدعو كاتبه نصر محمد عارف إلى ضرورة الطرح المعرفي للقضايا السياسية التي تهم العالم العربي بوصفه كياناً تاريخياً ذا طبيعة ثقافية منشأً وتطوراً وذلك بتحويل البحث إلى ما دعاه الباحث بـ "ما وراء السؤال Meta-Question" وقد حاول الكاتب بلورة أطروحته من خلال دراسة مفاهيم ثلاثة هي الإصلاح والمصلحة والتصالح أو المصلحة مستخلصاً أن وحدة الدلالة فيها تفيد معنى التلازم والترابط حيث أن "المصالحة تستلزم الإصلاح لتحقيق المصلحة."

وهكذا اندرجت البحوث التي يشتمل عليها هذا العدد الثاني ضمن محورين من المحاور الكبرى التي تسعى إسلامية المعرفة لتوجيه اهتمام العلماء والباحثين إليها، وهي محاور سبق لطه جابر العلواني أن نبه عليها في

مقالته المنشورة في العدد الأول بعنوان: "لماذا إسلامية المعرفة؟". أما المحوران اللذان تصب فيهما مقالات العدد الثاني الذي بين أيدينا فهما محور العلوم الاجتماعية والإنسانية ومحور التعامل مع التراث.

وتعضّد هذه البحوث وتتكامل معها مراجعاتُ كتب خمسة، يتناول الأولُ والثاني منها محوري التعامل مع القرآن والسنة، في حين يتناول الثالث والرابع جملة من الإشكاليات السياسية التي تقع في الصميم من اهتمامات العقل المسلم في العصر الحديث في سياق بحثه عن أسلم المداخل وأنجع السبل الكفيلة بتحقيق قيم الإسلام ومقاصده في الاجتماع السياسي الإنساني. أما الكتاب الخامس والأخير فهو نحو من النظر التقويمي لكسب حركة الإسلام الحديثة بحسبانها تمثل قوى وتطلعات لإعادة البناء الحضاري للأمة.

وقد تضّمن العدد إلى جانب ذلك تقريرين: أحدهما عن ندوة نُظّمَتْ بجامعة لندن عن مستقبل المغرب العربي تداخل فيها التحليل السياسي بالتحليل الثقافي والتاريخي بالاجتماعي. والثاني عن دورة تدريبية أقامتها جمعية خريجي الدراسات الإسلامية بالمغرب تعاوناً وتنسيقاً مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم. وختمت محتويات العدد بقائمة وإحصائية حول قضايا التعددية من مداخل متنوعة خدمة للباحثين والدارسين.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

**هيئة التحرير**